The Geografic Factors And Its Influence In the Yemeni Foreign Policy

Assist Lecturer . Saud Abdul –Aziz -Abdul Muhsin Al sha'aban
College of Economics and Administration
Basrah University

Assist Lecturer. Latif Kamil Kleiwi
College of Economics and Administration
Basrah University

Abstract:

Foreign policy is geopolitical behavior by the state in its international relations, the formulation of foreign policy can not be a guarantor of national goals and the preservation of state sovereignty and stability with out taking into geographical variables of that state as the works of those variables guide foreign policy to them .

In Yemen , foreign policy , affected number of geographical factors of nature and human , the physical factors that deal with the properties of geographic location and survey extension of the study area and its natural resources .

العوامل الجغرافية المؤثرة في السياسة الخارجية اليمنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

أ.د. سعود عبد العزيز عبد المحسن الشعبان
كلية الآداب /جامعة البصرة

م.م لطيف كامل كليوي
كلية التربية /جامعة المثنى

الملخص:

تسعى الدول لتحقيق مصالحها من خلال استثمار إمكاناتها الجغرافية المتنوعة وتوجيهها في سياستها الخارجية. لقد عملت اليمن على رسم سياستها الخارجية اعتماداً على الواقعية السياسية وباستخدام وسائل متعددة لبلوغ أهدافها وبما يضمن مصالح الدولة وتحقيق هدفها في الارتقاء بإمكاناتها في كافة المجالات كونها لاعباً أساسياً في المنطقة خاصة وانها تمتلك مؤهلات لعب دور اكبر أذا أحسن استثمارها .

كما أشار البحث إلى تداعيات التطورات السياسية الداخلية سواء على الصعيد الداخلي أو العلاقات الخارجية.

المقدمة :

للعوامل الجغرافية دور بارز في التأثير على السياسة الخارجية لأي دولة من الدول ، وهذا ينطبق على اليمن التي تأثر صانع القرار السياسي فيها بمقومات الدولة الجغرافية في رسم سياسته الخارجية وبناء علاقاته الدولية وتحديداً مع دول مجلس التعاون الخليجي ، لوجود عدة مشتركات تربطه بها ، فضلا عن امكاناتها الاقتصادية الهائلة ،الامر الذي دفع اليمن لنهج سياسة خارجية ايجابية تجاه تلك الدول ،قائمة على اساس حسن الجوار وتحقيق المصالح العليا للجانبين . وتأتي اهمية الدراسة في إبراز تأثير العامل الجغرافي على توجهات النظام السياسي في اليمني تجاه دول مجلس التعاون الخليجي .

مشكلة البحث:

يمكن طرح مشكلة البحث على صيغة السؤالين الآتيين :

1- ما أثر المقومات الجغرافية في رسم سياسة اليمن الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ؟

2- ما طبيعة النظام السياسي اليمني ؟ وما دوره في رسم السياسة الخارجية للدولة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ؟ وما مستقبلها الجيوبولتيكي ؟

فرضية البحث:

ثمة عوامل جغرافية طبيعية وبشرية أثرت في سياسة اليمن الخارجية ، وعلى كيانها السياسي كوحدة مستقلة وفق نظام سياسي شمولي تنحصر بيده كافة الصلاحيات،مما دفعه لبناء علاقات متينة مع محيطه الاقليمي وخاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي بالشكل الذي يخدم مصالحه .

حدود البحث:

تتحدد الدراسة مكانيا بالحدود السياسية لليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، اما حدودها الزمانية فهي تمتد للمدة (1990 – 2009) مع طرق بعض المراحل التاريخية لخدمة أغراض البحث العلمي .

منهج البحث :

اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي لكونه يعتمد في الدراسات الجغرافية السياسية والجيوبولتيكية ، فضلا عن استخدام المنهج التاريخي للايفاء بمتطلبات البحث .

هيكلية البحث :

اشتمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث ، اذ تناول الاول المقومات الطبيعية المؤثرة في السياسة الخارجية لليمن ، وفيه تم التركيز على المقومات ذات التأثير الفعلي مثل الموقع الجغرافي والمساحة فضلا عن الموارد الطبيعية . بينما خصص المبحث الثاني لدراسة المقومات البشرية المؤثرة في سياسة اليمن الخارجية ، وتحديدا العوامل السكانية والاقتصادية . اما المبحث الثالث فقد تناول المقومات السياسية المؤثرة في سياسة اليمن الخارجية من خلال التعرض للنظام السياسي فيها ودوره في تحديد توجهات السياسة الخارجية للدولة فضلا عن طبيعة السياسة الخارجية للدولة ومستقبلها الجيوبولتيكي .

المبحث الاول – العوامل الطبيعية المؤثرة في السياسة الخارجية لليمن

تُعد المقومات الطبيعية من العوامل الأساسية في تقويم الوزن السياسي للدولة وسياستها الخارجية ،وتتباين هذه العوامل من دولة الى اخرى ، وهذا التباين له انعكاساته على قوة الدولة [1]. وتتميز الدراسات الطبيعية بأن نسبة الخطأ فيها اقل من الدراسات البشرية لأن الاولى تتسم بالثبات ، فالأرض التي تملكها الدولة تكون تغيراتها أبطأ من تغيرات البشر الذين يعيشون فيها [2] .

وتماشيا مع موضوع البحث سيتم التركيز على المقومات الطبيعية الفاعلة في سياسة اليمن الخارجية وهي :

اولا – الموقع الجغرافي .

ثانيا – المساحة .

ثالثا – الموارد الطبيعية .

اولا– الموقع الجغرافي :

يُعد الموقع الجغرافي من العوامل المهمة التي تؤثر في قوة الدولة وسياستها الداخلية والخارجية ، كما يترتب عليه اتخاذ كثير من القرارات وظهور كثير من النتائج العسكرية والاجتماعية [3] . لذا فأنه يساهم في التأثير على السلوك السياسي للدولة وعلى علاقاتها مع الدول الاخرى [4] .

وبما ان الموقع الجغرافي يُعد المدخل الرئيس للجغرافية الطبيعية للدولة ، فلا بد من تناول انواعه لنتلمس اثره واهميته وعلاقته بسياسة الدولة الخارجية من خلال الآتي:

1– الموقع الفلكي :

تكمن أهمية الموقع الفلكي في التأثير على تباين الصفات المناخية من مكان لآخر على سطح الارض ، والذي يؤثر بدوره على النشاط البشري لسكان الدولة،فكلما

كانت دوائر العرض متعددة ، أدى ذلك الى تنوع الظروف المناخية وهذا يعني تنوع أقاليمها مما ينعكس ايجابا عليها [5] .

تقع اليمن بين دائرتي عرض (12-19°) شمالا وبين خطي طول (41-54°) شرقا ، الخريطة (1) وبذلك فهي تقع ضمن المنطقة المدارية الحارة ذات الامطار الصيفية ، مما اثر سلبا على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها نتيجة لمحدودية الاراضي الصالحة للزراعة [6] . مما دفع الدولة الى البحث عن ظهير اقتصادي يسد ما تحتاجه من متطلبات تعزز بها كيانها ، وهذا ما وجدته في جوارها العربي ولا سيّماالخليجي ، لذا نجد اليمن تحرص على اتباع سياسة خارجية ايجابية تجاه الاخير.

2- الموقع بالنسبة للواجهات المائية :

تُطل اليمن على واجهتين بحريتين هما البحر الاحمر من الغرب والبحر العربي من الجنوب ويبلغ طول سواحلها نحو (2000) كم ، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد العربية السعودية بطول سواحلها مقارنته مع جوارها الخليج العربي ، إذ أنّ طول سواحلها أعطاها فرصة أكبر للاتصال بالعالم الخارجي [7] . كما انها تمتلك نحو تسع جزر منتشرة أمام سواحلها أكسبتها أهمية جيوبولتيكية وهذه الجزر هي (كمران، سقطره، بريم، جزر حنش،عبد الكوري، زقر، الزبير، جبل الطير، ابوعلي) ، خريطة (2) .

خريطة (١)
الموقع الفلكي لليمن

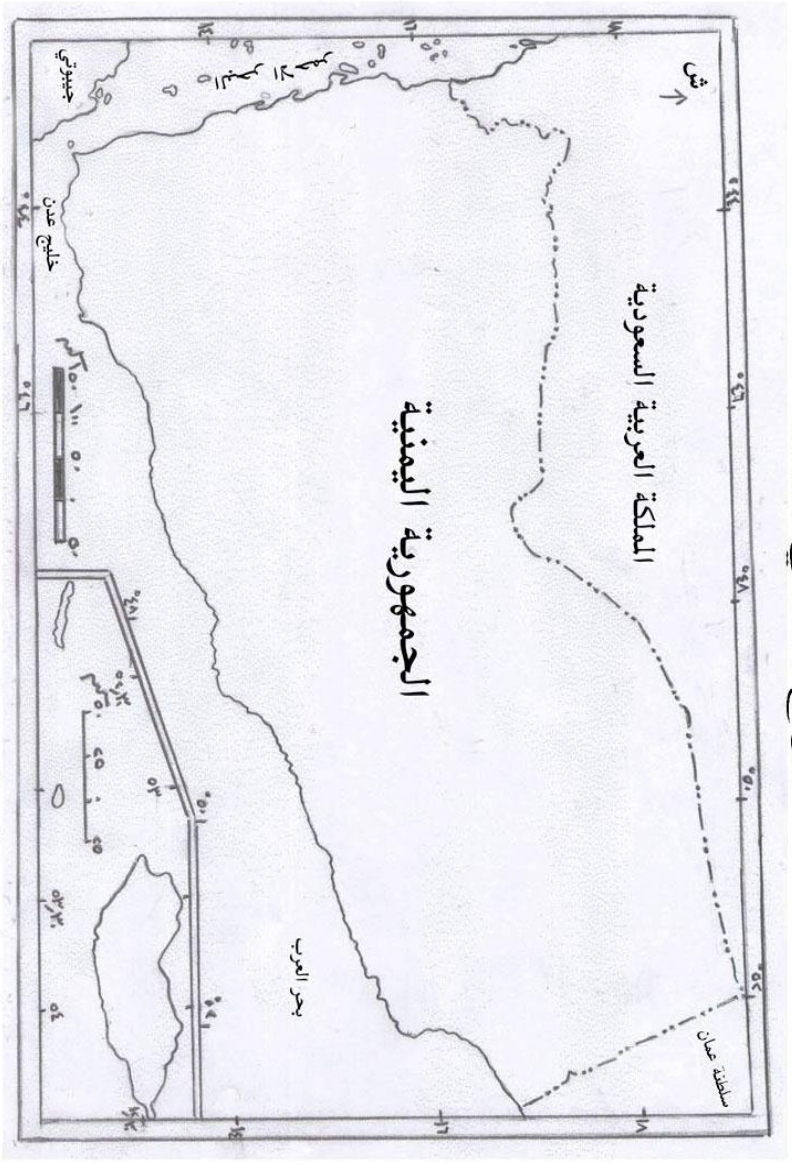

المصدر : مجموعة باحثين ، اطلس العراق والوطن العربي والعالم ، دار النبراس الثقافية ، بغداد ، ص ٣٥ .

ان إشراف اليمن على البحر الاحمر وسيطرتها على جزيرة بريم في مدخل مضيق باب المندب أتاح لها فرصة التحكم في هذا المضيق الذي يعد منفذا مهما في الملاحة الدولية ، إذ يُعد أقصر طريق بحري يربط بين الشرق والغرب لا سيّمابعد فتح قناة السويس[8] . كما إن تعرج سواحلها ساهم في ظهور عدد من الموانئ التي اتاحت للدولة امكانية الانفتاح الاقتصادي والسياسي وتقوية علاقاتها الاقليمية والدولية واهم هذه الموانئ (الحديدة ، عدن ، المخا ، المكلا ، نشطون ، الصليف ، الفيضة) الخريطة (2) .

كما تبرز أهمية السواحل اليمنية أيضا باحتوائها على كميات كبيرة من الثروة السمكية ، وبذلك أصبحت ضمن دول المجموعة الاولى المنتجة للثروة السمكية ، إذ يزيد انتاجها عن (150) الف طن سنويا لعام 2009 [9] .

إجمالا لما تقدم يمكن القول إنّ إطلالة اليمن على اكثر من واجهة بحرية ،فضلا عن امكانية تحكمها بمضيق باب المندب وامتلاكها لعدد كبير من الموانئ على سواحلها أعطت لصانع القرار السياسي في اليمن دفعة قوية في رسم سياسته الخارجية وبناء علاقات الأخيرة مع محيطها الخارجي ومنها دول مجلس التعاون الخليجي ، ولا سيّما إنها تطمح للانضمام الى الأخير فتلك المؤهلات تجعل من اليمن عامل قوة لا ضعف في حال انضمامها الى المجلس المذكور ، وهذا ما تعمل على تأكيده اليمن فضلا عن ادراك الطرف المقابل لهذه الحقيقة .

3- **موقع الجوار الجغرافي** : يظهر التأثير السيئ لموقع الجوار على الدولة في حالة إحاطتها بدول تختلف معها سياسيا وفكريا ، وبالنسبة لمنطقة الدراسة تحيط بها دولتان عربيتان إذ تحدها المملكة العربية السعودية من الشمال وسلطنة عمان من الشرق ، وبذلك تكون اليمن في حسابات الامن القومي قد امنت حدودها البرية مع دولتين عربيتين وبهذا يكون جوارها الجغرافي اجابياً لها .ومع ذلك تشهد علاقات اليمن بعض

التوترات لا سيّمامع المملكة العربية السعودية على خلفية ترسيم الحدود بينهما التي يبلغ طولها (900) كم فضلا عن الاطاحة بالنظام الملكي اليمني الجدول (1) .

خريطة (٢)
الجزر والموانئ في اليمن

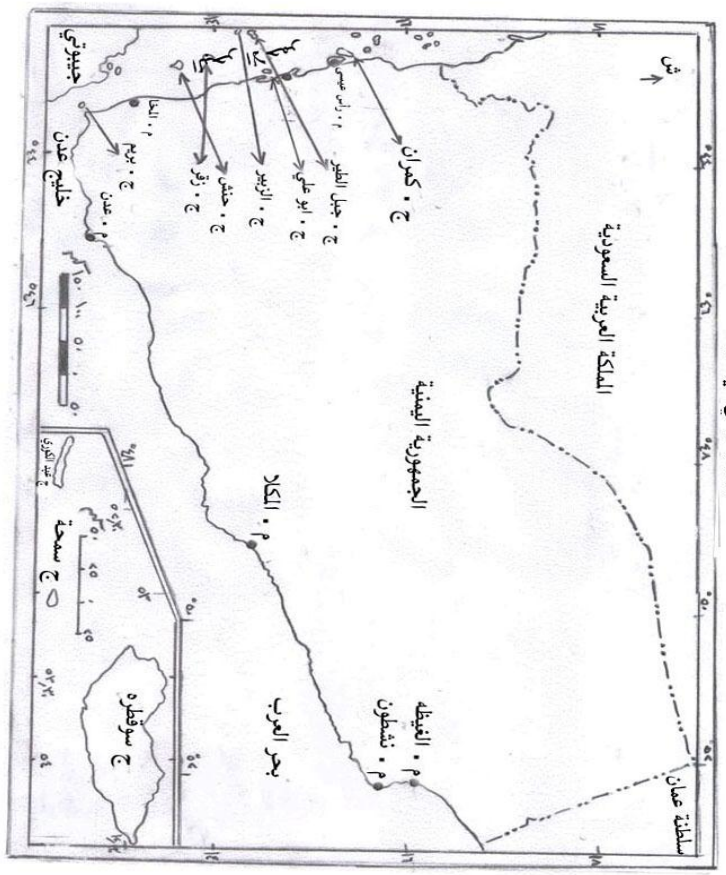

المصدر : الباحثان اعتمادا على:
(١) حميد سعيد خالد الخلاق ، اليمن دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية جامعة البصرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١١-١٣ .
(٢) مجموعة باحثين ، أطلس العراق والوطن العربي والعالم ، دار البراس الثقافية ، بغداد ، ص ٣٥ .

جدول (1) اطوال حدود اليمن البرية والبحرية

ت	الموقع الحدودي	الطول (كم)
1	المملكة العربية السعودية	900
2	عمان	300
3	مجموع اطوال الحدود البرية	1200
4	البحر الاحمر	500
5	البحر العربي	1500
6	مجموع اطوال الحدود البحرية	2000
7	مجموع اطوال الحدود البرية والبحرية	3200

المصدر : حميد سعيد خالد المخلافي ،اليمن دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية التربية–جامعة البصرة ،2003 ،ص32 .

وقد رُسمت الحدود بين الدولتين على عدة مراحل ابتداءً من معاهدة الطائف 1934 ، وحتى معاهدة جده في 2000/6/12 ، ففي معاهدة الطائف تم سلخ اجزاء من اليمن وهي عسير ونجران وجيزان وضمها الى السعودية ، إلا إنها واجهت رفضا يمنيا لكونها تشكل اعتداءً على اراضيها [10] . وقد تلتها العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي أثرت سلبا على العلاقات بين الدولتين واستمرت حتى تم توحيد شطري اليمن الشمالي والجنوبي في 1990/5/22 والتي بادرت الى حل المشاكل العالقة مع جوارها الجغرافي ومنها السعودية [11] .

وعلى خلفية حرب الخليج الثانية تأزمت العلاقة بين الدولتين بسبب موقف اليمن المؤيد للعراق ، اذ مارست المملكة العربية السعودية ضغوطا سياسية واقتصادية

واجتماعية على اليمن ، فقد اوقفت السعودية كل أشكال الدعم والتسهيلات لليمن والتي تبلغ (300) مليون دولار سنويا وحجمت الحركة التجارية بينهما في الوقت الذي كانت فيه اليمن اكثر اعتمادا على السعودية في تجارتها ، فضلا عن ترحيلها اكثر من مليون مغترب يمني من اراضيها [12] .وقد استمرت الخلافات السعودية اليمنية التي غذتها مجريات الاحداث السياسية منها دعم الاولى لحركات الردة في اليمن عام 1994 [13]. ونظرا لحاجة الاخيرة لجوارها الجغرافي سعت الى تحسين علاقاتها مع ذلك الجوار ، لا سيّمابعد اخماد تلك الحركة [14] . فقد تمكنت الدبلوماسية اليمنية من حلحلة القضايا العالقة مع العربية السعودية ، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الدولتين عام 1995 تنص على تمسك الطرفين بشرعية والزامية معاهدة الطائف 1934 وملحقاتها .

وكما وضعت عدة لجان فنية لترسم الحدود ، من رأس المعوج الذي يُعد النقطة الساحلية التي ينطلق منها خط حدود معاهدة الطائف الى جبل الثار، آخر نقطة حدودية برية بين الدولتين [15] .

وفي علم 2000 اتفق الجانبين على صيغة نهائية لحل مشكلة الحدود في اطار معاهدة جدة الدولية ، والتي وضعت خط الحدود بين الدولتين من رأس المعوج الشامي على البحر الاحمر الى جبل الثار عند مثلث الحدود اليمنية العمانية السعودية[16]. وبهذا تكون معاهدة جدة قد طوت سجل الخلافات بين الدولتين وفتحت الافق امام التعاون الايجابي بينهما ، لاسيّما إن الدولتين تقعان تحت تأثير الحتم الجغرافي ، لكونهما متجاورتين .

اما بالنسبة لحدودها الشرقية مع سلطنة عمان والبالغة (300) كم الجدول (1) فهي خالية من النزاعات ، إذ تمكن الجانبان من ترسيم الحدود بخط مستقيم يصل البحر بنقطة الحدود اليمنية السعودية ، باستثناء منطقة صغيرة أطلق عليها مثلث حبروت والتي يتعرج فيه خط الحدود للتخلص من تركة الخلافات الحدودية والمطالب

التأريخية [17] . ففي عام 1992 تم غلق ملف الحدود بين الدولتين بصورة نهائية [18]. وبالتالي الدفع الى الايجابية في السياسة الخارجية اليمنية تجاه عمان .

إجمالا لما تقدم يمكن القول إنّ كثرة عدد الدول المجاورة لدولة ما تشكل عامل ضعف بالنسبة لها ، وعلى العكس في قلتها ، وهذا ما ينطبق على اليمن فلا يجاورها سوى دولتين ترتبط معهما بروابط دينية وقومية وايديولوجية ، مما دفعها لنهج سياسة خارجية ايجابية تجاه هاتين الدولتين ومنها الى بقية دول مجلس التعاون الخليجي .

ثانيا – المساحة :

تُعد مساحة الدولة من المعايير المهمة لقوتها واهميتها فالمساحة الواسعة تعني شمول مقادير من الموارد اكبر مما تشمله المساحة الصغيرة ، كما تسمح باستيعاب عدد اكبر من السكان وفي الوقت نفسه تهيء الامكانات والفرص للانتاج المتنوع ، مما يضمن توازنا في النمو الاقتصادي والسياسي للدولة ، فالمساحة هي الحيز المادي للارض التي تقوم على ترابها الدولة [19] .

تبلغ مساحة اليمن (555000) كم2 وهي بذلك تصنف ضمن الدول المتوسطة الحجم حسب تصنيف باوندز [20] . وثاني اوسع دولة من حيث المساحة مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي بعد المملكة العربية السعودية ، فهي تكبر (عمان ، الامارات ، الكويت ، قطر ، البحرين) .بنحو (1.79 ، 6.63 ، 31.14 ، 48.5 ، 785) مرة على التوالي ، الجدول (2) .

إنّ العامل المساحي فرض على اليمن ضرورة اقامة علاقات جيدة مع دول جوارها الخليجي تحقق من خلالها مصالح اليمن ، لا سيّما انها تحاول الانضمام الى دول مجلس التعاون الخليجي ، فهذا الانضمام سيجعلها ضمن الحجم المساحي الكبير والذي يسهم في خلق وزن جيوبولتيكي لها ولباقي دول المجلس، خصوصا أنّ هذا الامتداد

المساحي يقع ضمن منطقة مهمة جيوستراتيجيا ، لما تحويه من ثروات فضلا عن كون الامتداد المساحي يقع بين أهم الممرات والواجهات البحرية في العالم .

جدول (2) مساحة اليمن مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي

البلد	المساحة (كم2)	نسبة مساحتها الى مساحة دول الخليج العربية
السعودية	2000000	
اليمن	555000	
عُمان	309500	1.79
الامارات	83600	6.63
الكويت	17818	31.14
قطر	11427	48.5
البحرين	707	785

المصدر : ربيع كسرون ، احصاءات اقتصادية واجتماعية اساسية عن الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد 347 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص242 .

ثالثا – الموارد الطبيعية :

نظرا لأهمية الموارد الطبيعية في قوة الدولة ، وتماشيا مع موضوع البحث سيتم التركيز على الموارد المعدنية وتحديدا النفط والغاز لما لهما من تأثير في العلاقات الدولية .

1- النفط :

النفط معدن عضوي ستراتيجي هام في الاقتصاد والصناعة العالمية فهو يؤثر في سياسة الدولة وفي استقلالها وكينونتها وقوتها او ضعفها ، لذا يمكن تشبيهه بالدم الذي يجري في جسم الانسان بالنسبة للدول أوالوحدات السياسية [21] .

وفي اليمن اكتُشف النفط في عام 1938 عندما حصلت شركة النفط العراقية بموجب الاتفاقية الموقعة مع الحكومة اليمنية انذاك على امتياز التنقيب في محافظتي حضرموت والمهرة ، وقد قامت الشركة ببعض المسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية في هاتين المحافظتين ، ثم تلت ذلك عمليات استكشافية من قبل شركات اجنبية كان من نتائجها اكتشاف تجاري في اليمن عام 1984 في قطاع مأرب–الجوف [22] .

وبعد ثلاث سنوات اعلنت شركة اكسبورت(السوفيتية) عن اكتشاف النفط في محافظة شبوة ، وقد تزايد الشركات النفطية العالمية العاملة في اليمن لا سيّمابعد قيام الوحدة اليمنية ، ويتركز الاحتياطي اليمني من النفط في ثلاث مناطق هي (مأرب ، والمسيلة ، وحضرموت) [23] .

بلغ احتياطي النفط في اليمن عام 2003 نحو (4) مليار برميل انخفض الى (3) مليار في 2007 بسبب عمليات الانتاج ، الجدول (3) والذي بين أنّ اليمن تأتي بالمرتبة السادسة بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي تليها البحرين التي يبلغ احتياطيها نحو (100) مليون برميل للعام نفسه .

جدول (3)

احتياطي النفط المؤكد وانتاجه في اليمن مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي (2003-2007) .

الدولة	الاحتياط (مليار برميل)				الإنتاج (ألف برميل يوميا)				أمد النضوب*
	2003	2005	2007	2009	2003	2005	2007	2009	
السعودية	262.7	264.2	264.3	240.06	8410	9353.3	8754	8190	83
الكويت	99	101.5	101.5	101.50	2107.6	2572.3	2574.5	2260	109
الإمارات	97.8	97.8	97.8	97.80	2601	2378	2557	2271	106
قطر	15.2	15.2	15.2	25.41	720.7	765.9	802.8	843	52
عمان	5.6	5.0	5.7	5.50	819	774	710	813	22
اليمن	4.0	4.0	3.0	3.00	448.3	384.5	314.8	284	26
البحرين	0.1	0.1	0.1	0.1	188.6	186.6	261.5	182	10

المصدر : 1-Opec , Annual Statistical Report , 2008 ,p1-11

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، ص 256 – 258 .

* أمد النضوب = الاحتياط المؤكد نهاية العام / الإنتاج السنوي الحالي

اما العمر الافتراضي للنفط في اليمن فقد بلغ (26) سنة نهاية 2007، وبذلك تحتل المرتبة السادسة تليها عُمان والبحرين اللتان بلغ امد النضوب فيهما نحو (22 ، 10) سنة على التوالي .

وفيما يخص صادرات اليمن النفطية بلغت (296.2) الف برميل يوميا في 2003، ارتفع الى (361) الف برميل يوميا في 2004 ، الجدول (4) .وبالرغم من تواضع احتياطي النفط اليمني مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي ما عدا البحرين الا إنه مؤشر ايجابي في سياستها الخارجية نظرا لأهمية النفط في العلاقات الدولية .

جدول (4)

حجم الصادرات النفطية لليمن مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي

(2003-2007) (1000 برميل يومياً)

السنوات / الدولة	2003	2004	2005	2006	2007
السعودية	6523	6813	7209	7029	6962.1
الامارات	2048	2172	2195	2420.3	2342.7
الكويت	1243	1415	1651	1723.4	1612.9
عمان	808	765	772	769.2	783
اليمن	296.2	361	248	—	—
البحرين	0.5	1.6	18.8	—	—

المصدر : Opec , Annual Statistical Report , 2008 ,p 40.

2- الغاز الطبيعي :

لا يقل الغاز الطبيعي أهمية عن النفط فهو كذلك مؤثر في السياسة الدولية ، وله دور كبير في بناء كيان الدولة ، فضلا عن قوتها ومسيرة تطورها [24] .وقد تزامن اكتشاف الغاز في اليمن مع النفط في حوض مأرب –الجوف كغاز مصاحب للنفط ، اذ بلغ احتياطيها منه نحو (479) مليار م3 في 2003 ، انخفض الى (473) مليار م3 في 2007 ، الجدول (5) بسبب الانتاج المتزايد ، وبلغ انتاجها نحو (2.75) مليار قدم مكعب /يوم في 2007 [25] .

يتضح مما تقدم أنّ اليمن تمتلك احتياطياً معقولاً من الغاز الطبيعي والذي في حال دمجه ضمن منظومة الاحتياط والانتاج الخليجي يعطي لليمن اهمية جيوبولتيكية لكون دول الخليج تُعد من أهم مصدري الطاقة في العالم ، فتكامل انتاجها المتواضع مع الانتاج الخليجي الهائل ينعكس ايجابياً على الجانبين كونه يشكل اضافة لهما ، فضلاً عن امكانية التنسيق بين اليمن وتلك الدول فيما يخص السياسات المتعلقة بمصادر الطاقة النفط والغاز خاصة ما يرتبط بأسعارها أضف الى ذلك امكانية الافادة من الاستثمار الخليجي في تنمية مصادر الطاقة فيها وهذا ما يدركه الجانبان وتعكسه السياسة الخارجية الايجابية لكلا الجانبين تجاه الاخر .

جدول (5)

الاحتياطي المؤكد للغاز في اليمن مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي

(2003-2007) مليار م3

ت	السنوات / الدولة	2003	2007	2009
1	قطر	25783	25636	25466
2	السعودية	6754	7153	7447
3	الكويت	1572	2506	1784
4	عمان	849	840	950
5	الإمارات	606	604	6091
6	اليمن	479	473	479
7	البحرين	92	92	92

المصدر : 1- Opec , Annual Statistical Report , 2008 ,p 4

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، ص 357 .

المبحث الثاني – العوامل البشرية المؤثرة في السياسة الخارجية لليمن

تتمتع المقومات البشرية باهمية كبيرة من حيث التأثير في تقدير الوزن السياسي للدولة فهي تشارك المقومات الطبيعية في اعطاء التقدير المناسب لقوة الدولة ، لذا فإن دراستها تُعد من الأمور المهمة التي لها علاقة ببناء الدولة وتحديد مدى قوتها وضعفها بين دول العالم [26] . فضلا عن تحديد توجهات صانع القرار السياسي في رسم سياسته الخارجية تجاه محيطه الاقليمي والدولي .

وبناء على ذلك وحسب مقتضيات البحث سيتم تناول المقومات البشرية ذات التأثير في السياسة الخارجية لليمن وكالآتي :

اولا– المقومات السكانية :

يُعد السكان أحد عناصر الدولة الاساسية ، فلا تقوم دولة بدون سكان ، فالانسان يُعد قائدا للتطور الحضاري الشامل وأهم ادواته فهو المحرك لجميع الاعمال والانشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وكثيرا ما كان العدد الكبير دليلا على قوة الدولة ، فالعدد الكبير يوفر قوة عسكرية كبيرة وسوقا استهلاكية واسعة تؤثر في حجم الانتاج الاقتصادي ، إلا أنّ عدد السكان لوحده لا يعد دليلاً كافياً على قوة الدولة دون التعرف الى خصائصهم [27] .

وفيما يخص منطقة الدراسة سيتم التركيز على المقومات السكانية المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة وكما يلي :

1– حجم السكان ونموهم :

لحجم السكان أهمية كبيرة في تحديد قوة الدولة ، فالسكان هم الثروة البشرية التي تقيم صرح الحضارة ،وهم الأيدي العاملة التي يتم بواسطتها استثمار موارد البلاد ، فضلا عن كونها القوة الضاربة في الحرب والدرع الذي يقيها من هجمات الاعداء [28].

لكن هذا لا يعني أنّ كل دولة تمتلك عدد سكاني كبير هي قوية ، لأنّ ذلك يرتبط بمدى التناسق بين عدد سكانها ومعدلات النمو ومدى تجانسها مع الموارد المتاحة في الدولة ومعدلات النمو الاقتصادي فيها [29] .

وبالنسبة لسكان اليمن فقد بلغ عددهم في عام 1950 نحو (4.316) مليون نسمة، ارتفع الى (6.936) مليون نسمة في 1975 وبمعدل نمو 1.9% الجدول (6).

الجدول (6) تطور سكان اليمن ومعدل النمو للمدة من (1950-2007)

السنة	عدد السكان (الف) نسمة	معدل النمو السنوي (%)
1950	4316	—
1975	6936	1.9
2000	11826	3.5
2007	23465	3.56

المصدر: 1- حميد سعيد خالد المخلافي،اليمن دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير كلية التربية- جامعة البصرة ،2003 ، ص 70 .

2- كابي خوري ، مؤشرات احصائية مختاره عن الفقر في البلدان العربية ، المستقبل العربي،العدد363، مركز دراسات الوحدة العربية ،2009،ص239.

ويرجع سبب انخفاض معدل النمو السكاني في تلك الفترة الى تردي الاحوال الصحية والاقتصادية والاجتماعية فيها [30] . وفي 2007 تضاعف عدد سكان اليمن بأكثر من ثلاث مرات ما كان عليه في 1975 ، اذ وصل الى (23.465) مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي 3.56% .

كما انها احتلت المرتبة الثانية بحجم سكانها بعد العربية السعودية ،فهي تكبر (الامارات ، الكويت ، عمان ، قطر ، البحرين) بنحو (5.1 ، 7 ، 8.5 ، 26.6 ، 30.6) مرة على التوالي حسب احصاءات 2007 .الجدول (7) .

جدول (7)

حجم السكان ومعدل البطالة في اليمن مقارنة مع دول

مجلس التعاون الخليجي 2007

ت	الدولة	عدد السكان (الف نسمة)	معدل البطالة %
1	السعودية	24256	6.1
2	اليمن	23465	16.3
3	الامارات	4543	3
4	الكويت	3328	5.5
5	عُمان	2743	7.1
6	قطر	882	2.3
7	البحرين	765	3.1

المصدر: – كابي خوري ، مؤشرات احصائية مختاره عن الفقر في البلدان العربية ، المستقبل العربي ، العدد363 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 ، ص239 .

ومن خلال المعطيات السابقة يتضح أنّ اليمن تتميز بحجم سكاني كبير نسبيا مما يوفر لها احتياجاتها من الأيدي العاملة اللازمة لاستثمار موارد البلاد فضلا عن زيادة حجم القوات المسلحة على العكس من الدول ذات الحجم السكاني الصغير الا إنّ كبر

حجم سكان اليمن وعدم تناسبه مع ما تمتلكه الدولة من موارد أثقل كاهل صانع القرار السياسي فيها نتيجة لارتفاع معدلات البطالة فيها والتي تصل الى 16.3% . الجدول (7) الامر الذي دفعها الى تحسين علاقاتها بمحيطها الخليجي كي تضمن سهولة انتقال الفائض من العمالة اليمنية الى محيطها العربي الخليجي لقلة العمالة المحلية فيه فضلا عن ارتفاع مستويات الدخل فيها .

2- التركيب السكاني :

إنّ اعتبارات عدد السكان وحدها لا تصلح أساسا في جميع الأحوال لتقدير الفعالية السياسية للدولة ، إنما عدد السكان يقدر أيضا بمقدار حيويتهم ونسبة العناصر الشابة فيهم والعاملين من الذكور والاناث ومتوسط أعمارهم [31] . ونظرا لما يفرضه البحث سيتم تناول التركيب السكاني من حيث الاتي :

أ- التركيب العمري :

تشير الدراسات الديموغرافية إلى أهمية دراسة أعمار السكان وتقسيمهم إلى فئات عمرية ، لكون مثل هذا التوزيع يساعد المخططين في معرفة احتياجات المجتمع السكاني في ظروف السلم والحرب من السلع والخدمات ، والتي تتنوع حسب النوع وفئات العمر [32] .

كما إنّ دراسة التركيب العمري تُعد من العوامل المهمة في قوة الدولة ولا سيّمافي تلبية احتياجاتها من القوة العاملة ، فضلا عن تحديد نسبة القادرين على حمل السلاح من سكانها .

وفي اليمن بلغت نسبة السكان البالغين فئة (15-64) سنة نحو 50% من إجمالي السكان البالغ (21.531) مليون نسمة في عام 2005 ،الجدول (8) ومن الجدول ايضا تبين أنّ نسبة من هم ضمن فئتي (0-14 ، 65 فأكثر) قد بلغت (47.4،2.6%) على التوالي .

وعند مقارنة اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي من حيث فئة صغار السن نجدها بالمرتبة الاولى (الجدول (8)) ،وهذا يعني ان الهرم السكاني لها يرتكز على قاعدة فتية عريضة مما يتيح لها مرونة الاحلال السكاني ، الا إنّ ثمة مشكلة تتأتى من ارتفاع هذه الفئة والتي تتمثل بارتفاع نسبة الاعالة والتي تفرض على الدولة أعباء اضافية ويدفعها للبحث عن اعانات خارجية لا سيّما انها تعاني من عدم توازن حجمها السكاني مع مواردها المتاحة لا سيما الطبيعية منها .

جدول (8)

التركيب العمري لسكان اليمن مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2005

البيانات / الدولة	عدد السكان (ألف نسمة)	النسبة المئوية للفئات العمرية		
		14-0	64-15	65 فأكثر
اليمن	21531	47.4	50	2.6
الامارات	4105	37.3	59.5	3.2
البحرين	727	27.1	69.9	3
السعودية	23079	37.3	59.8	2.9
عُمان	2509	31.6	66.6	1.8
قطر	796	22.6	76.1	1.3
الكويت	2991	20.5	77.9	1.6

المصدر: 1- كابي خوري ، مؤشرات احصائية مختاره عن الفقر في البلدان العربية ،المستقبل العربي ،العدد363 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2009 ، ص239 .

2- ربيع كسروان ،احصاءات اقتصادية واجتماعية اساسية عن الوطن العربي ، المستقبل العربي،العدد347،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2008 ، ص241 .

ب- التركيب القومي والديني :

تتصف اليمن بتجانس تركيبها القومي ، اذ توجد قومية واحدة شاملة لسكانها وهي العربية ، وهذا يحسب لها ، اما التركيب الديني فأن غالبية السكان هم مسلمون ،تصل نسبتهم الى 95% ينقسمون الى سنة وشيعة وتبلغ نسبتهم نحو (63.2 ،36.8 %) على التوالي من اجمالي المسلمين فيها، اما ما تبقى 5% فهي للديانات الاخرى [33].

يتضح من ذلك أنّ اليمن دولة متجانسة قومياً ودينياً مع محيطها الاقليمي إلا أنه يعاني من تشرذمات داخلية بعضها مذهبية واخرى سياسية أثرت على اداء الدولة داخلياً ، لكنها لم تؤثر على سياسة الدولة الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بل عززتها وخير مثال على ذلك التعاون اليمني الخليجي في قمع الحركة الحوثية فيها.

ثانيا – المقومات الاقتصادية :

يقصد بها التعرف على القطاعات الاقتصادية المختلفة ومدى التوازن وعدمه بينها مثل قطاع الزراعة والصناعة والخدمات ، ومن دراستها يمكن التعرف على قوة الدولة ودرجة الكفاية الذاتية فيها فضلا عن استقرارها الاقتصادي [34] .

وفي اليمن تشترك القطاعات (الزراعة ، الصناعة ، التجارة والخدمات) في تكوين الناتج المحلي لها والبالغ نحو (16.309) مليار دولار وهو قليل مقارنة بحجم سكانها ، إذ لا يلبي متطلبات المعيشة لهم ، بينما نجد أنّ الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي عدا البحرين أكبر منه في اليمن بنحو (18.9 ، 8.2، 4.9 ، 2.6 ، 1.8) مرة في كل من (المملكة العربية السعودية ، الإمارات ، الكويت، قطر ، عمان) .على التوالي ،الجدول (9) . اما بالنسبة للتبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي بلغ (3.131) مليار دولار لعام 2009 كانت صادرات اليمن منه (618.3) مليون دولار ، بينما وارداتها من تلك الدول بلغت (2.512) مليار دولار للعام نفسه الجدول (10) وهذا يؤشر حجم العجز المالي في الميزان التجاري لليمن مقارنة مع دول المجلس المذكور . إن تواضع الاقتصاد اليمني

أمام اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي دفع الحكومة اليمنية إلى تحسين علاقاتها بتلك الدول للإفادة من أمكانتها الاقتصادية في تذليل ما تواجهه من عقبات اقتصادية

جدول (9)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي لليمن ودول مجلس التعاون الخليجي لعام 2005

ت	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار	القطاع الزراعي (%)	القطاع الصناعي (%)	التجارة والخدمات (%)	المجموع
1	اليمن	16309	10	49	41	%100
2	الإمارات	133583	2	60	38	%100
3	البحرين	13381	0.4	50.6	49	%100
4	السعودية	309531	3	70	27	%100
5	عمان	30733	1	69	30	%100
6	قطر	42433	1	83	16	%100
7	الكويت	80781	3	70	27	%100

المصدر: الباحثان اعتمادا على :

– ربيع كسروان ،إحصاءات اقتصادية واجتماعية أساسية عن الوطن العربي ،المستقبل العربي ،العدد 347،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،2008 ،ص237–238 .

عن طريق الإعانات المالية ، إذ بلغ حجم الإعانات المالية المقدمة لليمن حوالي (284) مليون دولار (31%) منها مقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي [35] .

جدول (10)

صادرات اليمن واستيراداتها مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2009

مليون دولار

ت	الدولة	الصادرات	الواردات
1	الأمارات	232.3	1086.2
2	البحرين	0.7	10.8
3	السعودية	155.2	695.4
4	عمان	18.5	171.5
5	قطر	4.0	16.1
6	الكويت	58.2	202.5
	المجموع	618.6	2512.7

المصدر: – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، ص 390 .

المبحث الثالث – العوامل السياسية المؤثرة في السياسة الخارجية لليمن

تهتم الدراسات الجيوبولتيكية بدراسة العلاقات القوية بين السياسة والجغرافية ، فهي تهتم بدراسة وتحليل الروابط السياسية والستراتيجية المرتبطة بالمقومات الجغرافية ، لذا لا بد من دراسة النظام السياسي الذي تتفاعل أفكاره وأدواره في صناعة الستراتيجية التي تحافظ بها الدولة على كيانها وتحقق من خلالها اهدافها على الصعيد الداخلي والخارجي .

وللاحاطة بموضوعات البحث ذات العلاقة سيتم دراسة الاتي :

اولا- طبيعة النظام السياسي في اليمن :

كان نظام الحكم في اليمن قبل عام 1962 ملكيا ، إلا إنه تمت الاطاحة به في ذلك العام ، وحل محله النظام الجمهوري ، وفي ايار 1990 تم إعادة توحيد شطري اليمن بعد سنوات من التقسيم ، أعقب ذلك الاستفتاء على دستور الدولة وتحديدا في عام 1991 والذي صوت لصالحه 98.3 % ممن كان لهم حق التصويت ، فضلا عن اجراء اول انتخابات برلمانية عام 1993 والتي كانت الخطوة الاولى للديمقراطية في اليمن [36] .

ولغرض معرفة طبيعة التوجهات السياسية لليمن تجاه دول مجلس التعاون الخليجي لا بد من دراسة الهيكل التنظيمي للنظام السياسي فيها وصولا الى مركز صنع القرار ورسم السياسة الخارجية وكالاتي :

1- السلطة التنفيذية :

تتكون السلطة التنفيذية في اليمن من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتمارس السلطة نيابة عن الشعب ضمن حدود الدستور المنصوص عليها [37] .

رئيس الجمهورية :

يُعد منصب رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في الدولة ، ويتم انتخابه ضمن انتخابات تنافسية يشترك فيها عدد من المرشحين ،ويشترط حصوله على أغلبية الاصوات ، علما إنّ الولاية الرئاسية هي سبع سنوات بدءً من تاريخ أداء اليمين الدستوري ، ولا يجوز الاستمرار في الحكم لأكثر من دورتين [38] .

أجريت أول انتخابات رئاسية في اليمن بعد التوحيد عام 1999 فاز فيها الرئيس الحالي علي عبد الله صالح على حساب نجيب قحطان المنشق عن حزب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه الرئيس ، وتجدر الإشارة هنا الى إنّ البرلمان اليمني رفض كل

طلبات الترشيح التي تقدمت بها شخصيات يمنية لأسباب سياسية وانحصر التنافس بين هذين المرشحين ،أضف الى ذلك اجراء تعديل للدستور تم بموجبه اعتبار ولاية الرئيس في الفترة الانتقالية ملغاة ، مما يتيح له الترشيح لولاية اخرى [39] .

وقد بين الدستور اليمني أنّ رئيس الجمهورية يجب أن تتوفر فيه الشروط الاتية[40]:

1- أن يكون يمني الأصل ومن والدين يمنيين .

2- أن لا يقل عمره عن 40 سنة .

3- أن يكون على خلق قويم ومؤدياً للفرائض الدينية .

4- أن يتمتع بكافة الحقوق السياسية والمدنية .

5- أن لا يكون متزوجا من أجنبية ولا يحق له التزوج من الاخيرة خلال فترة ولايته.

اما صلاحياته فقد حددت دستوريا بالآتي [41] :

أ- أن يشترك مع الحكومة في وضع السياسة العامة للدولة وتنفيذها كما مبين في الدستور .

ب- عقد اجتماع مشترك مع مجلس الوزراء كلما دعت اليه الحاجة ، وله حق تعيين وعزل موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين وفق القانون فضلا عن الدعوة الى اجراء الاستفتاء العام .

جـ - يحق لرئيس الجمهورية تعيين وعزل رئيس مجلس القضاء .

د- دعوة الناخبين الى انتخاب مجلس النواب في الموعد المحدد ،وله الحق في اصدار قرار بشأن انشاء مجلس شورى من ذوي الخبرات والكفاءات ، فضلا عن حق التصديق على قوانين مجلس النواب .

هـ - حق الاعتراض واعادة النظر في أي قانون اقره مجلس النواب ، وله حق حل مجلس النواب بصفته ممثل رئاسة الدولة في النظام البرلماني .

و- اصدار قرارات وقوانين اثناء اجازة مجلس النواب .

ان امتلاك رئيس الجمهورية لهذه الصلاحيات الواسعة يجعل منه متحكما بكل مفاصلها ، بل وعقبة امام مدنية الدولة القائمة على اساس الفصل بين السلطات ، وهذه سمه من سمات النظم السياسية في الوطن العربي .

مجلس الوزراء :

جهة تنفيذية ادارية تنظم عملها بالتشاور مع رئيس الجمهورية ، كما يكون رئيس الوزراء والوزراء مسؤولين مسؤولية جماعية عن اعمال الحكومة حسب الدستور . مهمته تنفيذ سياسة الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ودفاعياً ، بالتشاور مع رئيس الجمهورية [42] .

2- السلطة التشريعية :

تتكون السلطة التشريعية في اليمن من مجلس النواب ومجلس شورى الدولة مهمة الاول وضع القوانين واقرار السياسة العامة للدولة والخطة التنموية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة [43] . ومما تجدر الاشارة اليه أنّ هذا المجلس أبُعد من أهم دور يمكن أن يمارسه وهو مراقبة السلطة التنفيذية وتحديدا رئيس الجمهورية ، بل ونجد العكس أنّ رئيس الجمهورية هو الذي يحاسب البرلمان .

اما الثاني فهو مجلس معين من قبل رئيس الجمهورية يتكون من (111) عضواً مهمته تقديم الدراسات والمقترحات التي تساعد الدولة في بناء ستراتيجيتها التنموية ، فضلا عن الاشتراك مع مجلس النواب في تزكية المرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية[44] . وهذا يتنافى مع الاسس الديمقراطية للدولة المدنية .

3- السلطة القضائية :

اكد دستور اليمن على إنّ القضاء وحدة متكاملة لها صلاحياتها واختصاصاتها ، وتعد المحكمة العليا أعلى هيئة قضائية ويتم تعيين رئيسها بقرار من رئيس الجمهورية، وللسلطة القضائية صلاحيات منها التفسير الرسمي للقوانين التي يسنها البرلمان وتنفذها الحكومة ، ومن صلاحياته ايضا الفصل في الدفوع والدعاوى المتعلقة بعدم دستورية القوانين واللوائح والانظمة والقرارات ، فضلا عن الفصل في الطعون والاحكام النهائية للقضايا المدنية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية والمنازعات الادارية [45] .

يتضح مما تقدم بأن النظام السياسي اليمني هو نظام شمولي يفتقر للتعددية السياسية ، وبعيد كل البعد عن الديمقراطية ، وهذا ديدن الانظمة العربية الحالية ، فكل ما موجود من مؤسسات إنما هي لخدمة رئاسة الهرم السياسي فيها ، وما يؤكد ذلك حق الرئيس في عزل موظفي الدولة ، فضلا عن رفض قوانين مجلس النواب في حال تعارضها مع توجهاته ،أضف الى ذلك حقه في حل مجلس النواب ، وهذا السلوك يتناقض مع آليات الديمقراطية فمن له السلطة على الاخر ، ومن الرقيب على سلطات الرئيس أليس البرلمان . كل ذلك يؤكد أنّ مركز صنع القرار في اليمن يكمن في السلطة التنفيذية وتحديدا رئيس الجمهورية الذي تفرد في ذلك ، وعدل الدستور بالشكل الذي يحقق أهدافه لا سيّما في تحديد فترات الترشيح ، لذا فإنّ الاخير يسعى جاهدا الى إقامة علاقات وثيقة ، وبالأخص مع الأنظمة الشمولية والدكتاتورية الموجودة ضمن محيطه الاقليمي كي يضمن بقائه في الحكم ، خصوصا بعد تشديد القوى الكبرى على ضرورة اجراء الاصلاحات السياسية في المنطقة العربية وما يجاورها ، فقد وجد الرئيس اليمني في دول مجلس التعاون الخليجي ما كان يصبو اليه ، مما دفعه ويدفعه الى تعزيز علاقاته مع هذا الجوار، لا سيّما بعد أن أصابت بوادر التغيير العراق والتلويح لدول أخرى بالتغير ، على إعتبار أنّ لدول الخليج علاقات إيجابية مع أهم هذه القوى ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا – السياسة الخارجية اليمنية:

إنّ السياسة الخارجية هي إجراءات واستراتيجية يضعها صانعو القرار السياسي في الدولة لمواجهة القوى والدول الأخرى كي تحترم مصالحها الوطنية والقومية .

وينطلق صانعو القرار في إستراتيجيتهم من خلال ما تملكه الدولة من مقومات جغرافية طبيعية وبشرية ، كما إنّ السياسة الخارجية هي السلوك الجيوبولتيكي للدولة الذي تمارسه في علاقاتها الدولية ،إذ لا يمكن صياغة سياسة خارجية ضامنة للأهداف القومية والمحافظة على سيادة واستقرار الدولة ، ما لم تؤخذ بنظر الاعتبار جملة من المتغيرات الجيوبولتيكية والتي لا يمكن تجاوزها إلا في حالة الحرب ، ولما كانت الدولة لا تلجأ للحرب إلا اضطرارا فهي اخر الحلول السياسية ، فإن إقامة السلام والاستقرار العالميين هو هدف كل سياسة خارجية [46] .

وبالنسبة لليمن فقد لعبت سياستها الخارجية دورا مهما في تحسين علاقاتها الخارجية مع محيطها الاقليمي الخليجي والعربي ، لا سيّما وانّ لها مشتركات ومصالح مع ذلك المحيط ، مما دفعها الى الإيجابية السياسية تجاهه .

وقد اعتمدت اليمن في سياستها الخارجية تجاه محيطها الخليجي عدة مرتكزات أهمها الآتي [47] :

1- اتباع اليمن سياسة حسن الجوار تجاه محيطها الخليجي .

2- ترسيخ مبدأ حل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة واعتماد الحوار والتفاوض .

3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية .

4- تدعيم وتعزيز علاقات التعاون بين اليمن ودول الخليج العربية وتحقيق المصالح والمنافع المشتركة .

وانطلاقا مما تقدم شرعت اليمن في رسم سياستها الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ومنها العربية السعودية ، لا سيّمابعد نهاية الخلافات عقب توقيع

معاهدة جدة التي سبق الإشارة إليها ، كما أثرت التطورات الأمنية التي تلت أحداث 11 ايلول 2001 والتفجيرات التي شهدتها السعودية 2003 إيجابا على العلاقات بين الدولتين ، إذ زاد التنسيق الأمني بينهما وعقدت سبع اتفاقيات تتعلق بالشأن الأمني عام 2007 ، وفي مقدمتها الاتفاقية التي تتعلق بالتعاون الامني ومكافحة الارهاب والحد من تهريب الاسلحة والبشر والمخدرات فضلا عن ملاحقة الجماعات الارهابية وتبادل المطلوبين امنيا بين الدولتين [48] . اقتصادياً بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين (850.6) مليون دولار في عام 2009 [49] .

كما أكدت السعودية على تقديم الدعم لليمن بالمال والسلاح للقضاء على الحركة الحوثية في الاخيرة ، ولم تكتف بذلك فقد اشتركت القوات العسكرية السعودية مع الجيش اليمني في اخماد الحركة الحوثية [50] . وهذا إنْ دل على شئ إنما يدل على حجم التقارب السياسي بين النظام اليمني والسعودي ويعكس إيجابية السياسة الخارجية بينهما .

وفيما يخص سياستها تجاه سلطنة عمان فيمكن القول عنها بأنها إيجابية منذ عام 1992 وخاصة بعد اتفاق الدولتين على توقيع معاهدة ترسيم الحدود بينهما ، والتي اسهمت في دفع العلاقات بينهما الى التعاون والعمل بما يخدم مصالح الدولتين [51] . وتأسيساً على ذلك تعزز التعاون الاقتصادي بين الدولتين إذ بلغ حجم التبادل التجاري بينهما (190) مليون دولار.[52]

اما بالنسبة للسياسة الخارجية اليمنية تجاه الكويت يمكن وصفها بالايجابية ، اذ أنّ الاخيرة أول دولة اعترفت بالنظام الجمهوري في اليمن ، أضف الى ذلك تقديمها مساعدات في شتى المجالات السياسية ، حيث تمكنت من حل الخلاف بين شطري اليمن فضلا عن المساعدات الاقتصادية ، إلا أن العلاقات ساءت بين الدولتين منذ عام 1990 ، واستمرت لأكثر من عشر سنوات على خلفية موقف اليمن المساند للعراق بعد اجتياحه الكويت ، مما أدى الى طرد الكويت نحو(29853) عاملا يمنيا

وايقاف المساعدات المالية لها والتي تقدر بنحو (397) مليون دولار ، فضلا عن مساعدة الكويت لقوى الردة في اليمن [53] . إنّ هذا التحول السلبي في العلاقات بين البلدين كان المتضرر الاكبر منه اليمن ، لذا حرصت على إعادة علاقاتها مع الكويت وكان لها ذلك في عام 2000 الذي شهد تطورا إيجابيا للعلاقات بينهما [54] . كما نشط التبادل التجاري بينهما ليصل الى (260.7) مليون دولار في 2009 . [55]

وفيما يخص البحرين فإنّ العلاقات بينها وبين اليمن تتسم بالايجابية والتعاون وهذا نتاج السياسة الخارجية اليمنية الحريصة على مصالح الجانبين ، فقد وقع البلدان اتفاقية للاعفاء الضريبي المتبادل فضلا عن التعاون الصحي والثقافي والاعلامي والعلمي[56]. اما بالنسبة للتبادل التجاري بين الدولتين فقد بلغ (11.5) مليون دولار وهو قليل اذا ما قورن بحجم تبادلها مع بقية دول المجلس وهذا يعود الى ضعف الامكانات الاقتصادية للدولتين . [57]

ان هذه الايجابية في السياسة الخارجية امتدت لتشمل قطر ، لما يربط البلدين من مصالح وروابط مشتركة [58] . علماً إنّ التبادل التجاري بين الدولتين وصل الى (20.1) مليون دولار في 2009 . [59] اما سياستها الخارجية تجاه الامارات العربية المتحدة فهي ايضاً ايجابية ، فقد دعمت اليمن ولا تزال تدعم حق الاخيرة في استرجاع الجزر الثلاث (طنب الكبرى ، طنب الصغرى ، ابو موسى) المحتلة من قبل ايران [60] . اضف الى ذلك إنّ التبادل التجاري بين الدولتين بلغ نحو (1318.5) مليون دولار في عام 2009 وهو الأعلى بالمقارنة مع حجم تبادلها التجاري مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي [61] . كما تجدر الاشارة الى أنّ كل دول مجلس التعاون الخليجي متفقة على ضرورة الحفاظ على وحدة الدولة اليمنية وتماسكها [62] .

تأسيسا على ما تقدم يمكن القول بأن السياسة الخارجية اليمنية بنيت وفقا لمصالح الدولة وتماشيا مع التطورات السياسية في الداخل اليمني أو في محيطها الاقليمي ، فسياستها الخارجية ايجابية تجاه كل دول مجلس التعاون الخليجي وهذا ما ستستمر

عليه اليمن لكون تلك الدول تشكل رافدا اقتصاديا وسياسيا معين لها في الازمات والظروف الحالكة .

وفيما يخص المستقبل الجيوبولتيكي للسياسة الخارجية اليمنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي يمكن وضعه في الاحتماليين الآتيين :

الاحتمال الآول :

سوف تحدث تطورات سلبية تؤثر على علاقات اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي ، تنجم عن أحداث سياسية داخلية في اليمن تدفعها الى ذلك او تتأتى من رفض الأخير الانضمام الاولى اليه ، وهذا مستبعد من قبل الباحث .

الاحتمال الثاني :

بقاء الوضع الراهن أي التطور المحدود نسبياً في العلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي وتردد الاخيرة في قبول طلب انضمام اليمن للمجلس المذكور .

الاحتمال الثالث :

سوف تتعزز العلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أكبر معها في المستقبل وخير دليل على ذلك دعم تلك الدول للحكومة اليمنية في حملتها العسكرية ضد الحوثيين . فضلا عن المعونات الاقتصادية التي تقدمها دول مجلس التعاون لليمن، وهذا ما يميل إليه الباحثان .

الاستنتاجات :

توصلت الدراسة الى جملة استنتاجات يمكن أجمالها بالآتي :-

كشفت الدراسة عن تأثير المقومات الطبيعية في السياسة الخارجية لليمن تجاه دول مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة بالموقع الجغرافي والمساحة والموارد الطبيعية والتي دفعت صانع القرار السياسي الى تبني سياسة خارجية إيجابية تجاه تلك الدول .

1- تبين من خلال الدراسة أنّ للعوامل السكانية دوراً في ايجابية السياسة الخارجية اليمنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي لما يربطها بتلك الدول من مشتركات دينية وقومية ، فضلاً عن حاجتها لتلك الدول في استيعاب فائض القوى العاملة اليمنية .

2- اتضح من خلال البحث تأثير المقومات الاقتصادية تأثيراً فعلياً على اليمن في اتباع سياسة خارجية ايجابية تجاه دول الخليج العربية لأهمية الأخيرة لها كظهير أقتصادي يساعدها على مواجهة ماتعانيه من عقبات اقتصادية .

3- أظهرت الدراسة بأن اليمن دولة شمولية دكتاتورية تنحصر كل الصلاحيات بشخص رئيس الجمهورية والذي له القدرة على حل او عزل أي مسؤول حكومي مهما كانت صفته القانونية بمجرد معارضته لتوجهات الرئيس .

4- تبين من خلال البحث إنّ النظام السياسي اليمني حرص على إقامة علاقات ايجابية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، لاقترابه ايديولوجياً منها ولعلاقاتها الأيجابية مع الولايات المتحدة ، إذ من خلالها يمكن أن يحسن صورة نظامه أمام الاخيرة .

5- بينت الدراسة انّ الإيجابية في السياسة الخارجية اليمنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ستستمر على ما هي عليه في حال بقاء أو تغيير الأوضاع السياسية في منطقة الدراسة في المستقبل المنظور .

قائمة المصادر :

1- عبد المنعم عبد الوهاب ، جغرافية العلاقات السياسية ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1977، ص61 .

2- محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2003 ،ص51 .

3- صباح محمد محمود واخرون ، الجغرافية السياسية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، ص29 .

4- محمد محمود الديب ، الجغرافية البشرية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1978 ،ص47 .

5- المنعم عبد الوهاب ، صبري فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، 1989 ،ص31 .

6- خلف راجح جيناوي المالكي ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، الخصائص الجيوبولتيكية للموقع الجغرافي واثرها في علاقاتها الدولية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – جامعة البصرة ، 1989 ، ص8 .

7- حميد سعيد خالد المخلافي ، اليمن دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – جامعة البصرة ،2003 ، ص 1-9 .

8- محمد حمزة كشكول القيسي ، السواحل العربية وأهميتها في الأمن القومي العربي ، اطروحة دكتوراه كلية الأداب ، جامعة بغداد ، 1977 ، ص108 .

9- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، ص 333 .

10- قاسم الديويكات ، مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي دراسة في الجغرافية السياسية ، ط 1 ، اربد ، 2003 ، ص 76-78 .

11- عبد الله بن حسين الاحمر ، العلاقات اليمنية – السعودية ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :

http://www.alahmer.net .

12- صالح يحيى الشاعري ، تسوية النزاعات الدولية سلمياً ، ط 1 ، مكتبة مدبولي ، 2006 ، ص398 .
13- المصدر نفسه ، ص399 .
14- محمد سالم احمد الكواز ، اليمن ودول الخليج العربية قراءة في مستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية ،متابعات اقليمية ، مجلد(5) ، العدد (3) ، مركز الدراسات الأسيوية ، جامعة الموصل ، 2007 ، ص3 .
15- صالح يحيى الشاعري ، المصدر سابق ، ص399-400 .
16- قاسم الدويكات ، مصدر سابق ، ص78 .
17- حميد سعيد خالد المخلافي ، مصدر سابق ، ص24 .
18- صالح يحيى الشاعري ، مصدر سابق ، ص409 .
19- عبد المنعم عبد الوهاب ، صبري فارس الهيتي ، مصدر سابق ، ص42 .
20 - صبري فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية ،ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان 2000 ، ص 49 .
21- عبد المنعم عبد الوهاب ، صبري فارس الهيتي ، مصدر سابق ، ص110 .
22- النفط والغاز في اليمن ، الشبكة الدولية للمعلومات ، عن
http://www.yemen.nic/ .
23- حميد سعيد خالد المخلافي ، مصدر سابق ، ص56 .
24- عبد المنعم عبد الوهاب ، صبري فارس الهيتي ، مصدر سابق ، ص114 .
25- النفط والغاز في اليمن ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ، مصدر سابق .
26- عبد المنعم عبد الوهاب ، صبري فارس الهيتي ، مصدر سابق ، ص71 .
27- عدنان السيد حسين ، الجغرافية السياسية والأقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط 1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1994،ص .
28- عبد المنعم عبد الوهاب ، صبري فارس الهيتي ، مصدر سابق ، ص71-72 .
29- محمد حمزة كشكول القيسي ، مصدر سابق ، ص 119 .
30- حميد سعيد خالد المخلافي ، مصدر سابق ، ص69 .

31- عبد المنعم عبد الوهاب ، صبري فارس الهيتي ، مصدر سابق ، ص83 .
32- عبد علي الخفاف ، العالم الاسلامي واقع ديموغرافي ومؤشرات تنموية ، ط1، دار الضياء للطباعة ، النجف ، 2005 ، ص88-89 .
33- ينظر الى :
- http://www.majala.com .
- http://www.islamic news.net .
- http://www.aqaed.com .
34- محمد عبد الغني سعودي ، مصدر سابق ، ص122 .
35- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 ، ص 399-400 .
36- حميد سعيد خالد المخلافي ، مصدر سابق ، ص140 .
37- دستور اليمن ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :
http://www.aman Jordan .org/ .
38- المصدر نفسه .
39- نظام الحكم في اليمن ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :
http://www.aljazeera.net .
40- دستور اليمن ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ، مصدر سابق .
41- المصدر نفسه .
42- المصدر نفسه .
43- المصدر نفسه .
44- نظام الحكم في اليمن ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ، مصدر سابق .
45- دستور اليمن ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ، مصدر سابق .
46- كانتور روبرت ، السياسة الدولية المعاصرة ، ترجمة احمد طاهر ،مركز الكتب الاردني ، عمان ، 1989 ، ص403 .
47- محمد سالم احمد الكواز ، مصدر سابق ، ص6 .

48- احمد غراب ،انظمام اليمن الى مجلس التعاون الخليجي المقومات والمساعي والمعوقات ، الشبكة الدولية للمعلومات والانترنت عن :

http://www.marebpress.net .

49- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، مصدر سابق ، ص 390 .

50- علاقات اليمن مع المملكة العربية السعودية ،الانترنت عن :

http://www.alalam.ir/

51- صالح يحيى الشاعري ، مصدر سابق ، ص409 .

52- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، مصدر سابق ، ص 390 .

53- حميد سعيد خالد المخلافي ، مصدر سابق ، ص180-181 .

54- الشبكة الدولية للمعومات الانترنت عن :

http://www.alyamen .org/ .

55- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، مصدر سابق ، ص 390 .

56- محمد سالم احمد الكواز ، مصدر سابق ،ص5 .

57- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، مصدر سابق ، ص 390 .

58- محمد سالم احمد الكواز ، مصدر سابق ، ص9 .

59- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، مصدر سابق ، ص 390 .

60- حميد سعيد خالد المخلافي ، مصدر سابق ، ص180 .

61- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، مصدر سابق ، ص 390 .

62- مجموعة باحثين، نقطة الانهيار؟ مسألة جنوب اليمن، مجلة المستقبل العربي، العدد 394، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص144-146.